

للنشر في: 26 حزيران 2010

## اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

بمناسبة اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب، نود أن نتوجه بالدعوة الى الحكومة اللبنانية للتعبير عن معارضتها الصارمة لممارسة التعذيب ومختلف اوجه سوء المعاملة الأخرى؛ إدانة هذه الممارسات بدون تحفظ؛ والتوضيح لكل عناصر القوى الأمنية ان هذه الممارسات وسوء المعاملة غير مسموحة اطلاقا.

بيروت، لبنان- 26 حزيران 2010

في 26 حزيران 1987 دخلت إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيز التنفيذ.

في هذا اليوم نقف متّحدين للتأكيد على التضامن، والدعم، والنطق بلسان هؤلاء الذين عانوا ما لا يمكن تصوره والذين أصواتهم غير مسموعة.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة هو إنتهاك لحقوق الإنسان، وهو مدان من المجتمع الدولي على أنه إهانة لكرامة الإنسان ومحظور في كل الظروف وذلك بموجب القانون الدولي والعرفي.

في لبنان، ما زالت عناصر قوى الأمن في الدولة وغيرها من الجهات غير الرسمية تلجأ إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما تشير حالات عديدة. مع العلم أن لبنان طرف في معاهدات دولية ذات الصلة، فان القوانين اللبنانية فشلت في حظر التعذيب. إنّ مفهوم التعذيب المتعارف عليه دوليا ليس موجودا في اي من النصوص القانونية اللبنانية التالية: الدستور اللبناني، او قانون اصول المحاكمات الجزائية، او قانون العقوبات اللبناني.

اضافة الى ذلك، فشلت الدولة اللبنانية في التحقيق بالحالات المبلغ عنها، وايضا في حماية الضحايا ومعاينة مرتكبي اعمال التعذيب. نناشد الحكومة اللبنانية ترجمة الأحكام الرئيسية في إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في التشريعات الوطنية وضمان تنفيذها.

نحث الحكومة اللبنانية للإمتثال لإلتزاماتها وفقا للقانون الدولي ووضع آلية وطنية لحظر التعذيب بحسب البروتوكول الإختياري في إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والمصدّق عليه من الدولة اللبنانية سنة 2008. بموجب هذا البروتوكول اصبح للحكومة اللبنانية مهلة سنة لوضع آلية لمنع التعذيب، وذلك من خلال زيارات منتظمة إلى مراكز الإعتقال. لكن تغاضت الحكومة اللبنانية عن الموعد المحدد.

**لنعمل من أجل حقوق الإنسان: لنقف ضد التعذيب!**

الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب (ALEF)

المركز اللبناني لحقوق الانسان (CLDH)

مؤسسة الكرامة (ALK)

مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب (KRC)

مركز ريستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب (Restart Center)

جمعية رواد فرونتيرز (Frontiers)

منظمة العفو الدولية (AI)

للمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال:

دارين الحاج، المديرة التنفيذية "ألف"

رقم الهاتف: +961 5 458854; +961 5 952892

البريد الإلكتروني: alef@alefliban.org